تنظيم القاعدة داخل مراكز التأهيل الأردنية: (الاخيرة)

الزرقاويون في السجون الاردنية 130 سجينا اغلبهم محكوم عليه بالاعدام.. وزنازينهم مكتظة

محامي الريشاوي: موكلتي تعاني من مشاكل نفسية.. لم تعرف انها في الاردن وتنتظر ترحيلها

تحقيق أشرف عليه: بسام بدارين*

اثبت سجناء القاعدة عبر التمردين ان لديهم امكانية للابتكار خصوصا وانه لا يوجد في الواقع ما يخسرونه فاغلبهم محكوم بالاعدام او السجن المؤبد او ينتظر قرارات قطعية بهذا الاتجاه، والسلطات الاردنية تتحدى علنا ابو مصعب الزرقاوي ورجاله...

تفتح «القدس العربي» في تحقيقها الموسع التالي ملف السجون الأردنية بشكل عام وملف سجناء تنظيم القاعدة الذين يتكاثرون داخل السجون المكتظة بشكل خاص، والهدف هو تسليط الأضواء على تلك المعركة الخفية بين السلطات الأردنية وبين سجناء وموقوفين صلبين وأشداء يرفضون الاعتراف بالهزيمة حتى داخل السجون ويتميزون بخبرات غير معهودة دون بقية السجناء في المملكة.

والكلام في موضوع من هذا الطراز لم يعد «محرما»، ومسبقا حاولت «القدس العربي» ان تضع قارئها فقط بصورة تفاصيل المواجهة المستمرة خلف القضبان وتصورات رموزها من السجناء الأشد شراسة دون غيرهم وهم سجناء التنظيمات السياسية او (الزرقاويون) وهي اصطلاحات تطلقها الأوساط المحلية في الواقع على سجناء تنظيم القاعدة الذين تزايد عددهم على نحو واضح واصبحوا يشكلون عبئا أمنيا حتى وهم داخل السجون في ظل معركة التحدي العلنية بين المؤسسة الأردنية ومواطنها المتمرد أحمد فضيل الخلايلة- أبي مصعب الزرقاوي.

والتزمت «القدس العربي» بتوثيق اي معلومة في السياق واعتمدت على شهادات الشهود والتقارير الميدانية بما فيها التقارير الرسمية للحكومة الأردنية، وبعد ان جمعت ما لديها من مادة ومعلومات عادت ووضعت اسئلتها بين يدي مديرية الأمن العام الراعي المركزي للسجون والتي وعدت بدورها بتقديم الاجابة الرسمية على جميع الملاحظات لكننا لم نتلق تعليقات الجهات المعنية في الأمن العام ولازلنا بانتظارها وستجد مكانها للنشر بمجرد وصولها.

وفي هذا التحقيق الموسع يسلط الضوء على حكايات انسانية تحصل داخل السجون بالعادة ولا ينتبه لها احد كما تدقق معلومتها وتستمع عبر الوسطاء المختصين لآراء وملاحظات سجناء القاعدة والسجناء الاسلاميين او الأمنيين حول ما يجري داخل الزنازين والمهاجع وحول اسرار شكواهم والأسباب التي دعتهم للتمرد (المسلح) بأسلحة بيضاء وخلال اقل من شهرين في ثلاثة سجون على الأقل من أكبر سجون البلاد وهي سجن «الجويدة» وسجن «قفقفا» وسجن «سواقة» الصحراوي.

كما نطلع بعد جهد جماعي لأسرة مكتب عمان على اسرار الاستقطاب والتنظيم خلف القضبان وعلى اسرار حلقات الاتصال التي تمكن سجناء القاعدة والسجناء الأمنيين من التواصل مع العالم الخارجي... انها باختصار معركة متواصلة حتى داخل السجون بين مجموعة من مؤيدين يرسلهم ابو مصعب الزرقاوي ويعتبرون الموت او الاعدام او السجن دربهم نحو «الجنة» وبين رجال السلطات والأمن الأردنيين الذين تعهدوا بمطاردة ما يصفونه بـ(خلايا الموت) التي يبعثها الزرقاوي.

■ **العلاقة بين احداث سجن «الجويدة» ثم احداث سجن «قفقفا» قوية، فالذين قاموا بالتمرد هم انفسهم والسلطات التي واجهت المتمردين هي نفسها، وحلقة الربط الثالثة تمثلت في ان اجراءات التفتيش الدقيقة التي قامت بها سلطات السجن لتجنب تكرار مشهد التمرد في سجن الجويدة، هي التي تسببت بالمشكلة الموازية في سجن قفقفا.**

وفي الواقع تؤكد كل المؤشرات والقرائن بان نقاشا داخل الجهات الامنية شهدته عمان ليس فقط بعد احداث سجن الجويدة وذلك لتجنب استخدام العنف.

وفي داخل النقاش السياسي ثارت اسئلة حول هيبة الامن والحراسة والسجون في حالة تكرار مشاهد المفاوضات او في حالة قناعة الاصوليين من السجناء بان فرصهم في ادارة المفاوضات جيدة، اذا ما تمردوا او سلكوا خيار العنف والقسوة والشغب. لكن النتائج الايجابية لهذه المفاوضات والتي انتهت بالافراج عن الرهائن من الشرطة كانت علامة جيدة لا يستطيع تجاهلها، حتى من اعتقد ان الشرطة كان يجب ان تقتحم زنزانة الزرقاويين بالقوة مما كان سيهدد عمليا حياة رجال الامن المحتجزين.

وبطبيعة الحال ناصر البرلمان بعد احداث سجن الجويدة السلطة ووقف معها كما فعل الراي العام الى حد كبير لكن في ثنايا خطابات ونقاشات بعض النواب كان المراقبون يتلمسون وجود مفردات نقدية تعكس الانطباع بان مفاوضات مماثلة ينبغي ان لا يربحها انصار القاعدة في السجن.

وبالتالي كانت الخيارات محدودة الى حد ما فهيبة السلطة والسجن على المحك واحكام الاعدام التي يقررها القضاء وتكتسب درجتها القطعية ينبغي ان تنفذ. وشبكة اتصالات السجناء الاصوليين داخل الزنازين وخارجها ينبغي ان تضرب بلا رحمة واجراءات التفتيش ينبغي ان تخضع لاعادة التقييم والنقاش والمراجعة.

ومن هنا اتخذت وعلى اعلى المستويات سلسلة قرارات كان اولها ارسال رسالة تحدي واضحة لانصار الزرقاوي عبر التنفيذ الفعلي لحكم الاعدام بحق ياسر فريحات وسالم ابن صويد عضوي تنظيم القاعدة في قضية الدبلوماسي الامريكي لورنس فولي، حيث تم فعلا بعد وقت قصير من انهاء التمرد تنفيذ اجراءات حكم الاعدام بحق الرجلين وتعزيز الحراسة، وتحديدا اثناء عملية النقل للمحكمة في السجون التي تضم اعضاء تنظيم القاعدة. كما تم اقرار خطة شاملة بعنوان التدقيق اكثر باجراءات التفتيش، واتخاذ كل الاجراءات اللازمة لحرمان اعضاء القاعدة من الاوراق الرابحة والتي يمكن استخدامها داخل السجون ومراكز التوقيف، وحتى تطبق هذه الاجراءات بكل حزم. وفي سياق الخطة التي تحدث عنها الامن العام علنا لاصلاح السجون وضعت مجموعات من القوة الامنية والعسكرية لتعزيز الحراسة في السجون ولحماية اجراءات التفتيش الجديدة ولكي تواجه فورا وبسرعة اي حالات تمرد وشغب مماثلة تجنبا لسيناريو الحوار والتفاوض مستقبلا، وتجنبا في الواقع لتكرار المشهد .

ومن هنا يمكن ربط حلقة العلاقة بين ما حصل في سجن «الجويدة» وما حصل بعد اسابيع قليلة في سجن «قفقفا»، فقد بدأ فورا تطبيق فكرة اعادة التفتيش بهدف حرمان السجناء من أدوات التمرد، مثل أجهزة الهاتف الخلوي وقضبان الحديد التي تستخدم كسلاح .

ولأن اجراءات التفتيش هذه المرة تميزت بالقسوة والصرامة وطالت حاجيات السجناء وما لديهم من ادوات في مهجع الاصوليين من ابناء تنظيم القاعدة، حصلت مشادات بالكلام والايدي وتمرد سجناء المهجع للمرة الثانية، فما كان من قوات الطوارىء الموجودة اصلا لمثل هذه الحالات في محيط السجن الا ان تدخلت بسرعة تحت عنوان اعادة الضبط والامن، ومنع حصول ما حصل سابقا في سجن الجويدة، وبالتالي تمت السيطرة على احتجاجات السجناء للمرة الثانية في اقل من ساعتين، وحصلت مواجهات انتهت حسب البيانات الرسمية باصابات بين الطرفين ومقتل احد السجناء وتكررت المفاجأة للمرة الثانية في سجن قفقفا فقد ظهر صوت احد قادة الاصوليين على شاشة الجزيرة للمرة الثانية متحدثا حول ما يجري داخل الزنازين.

واعلنت السلطات رسميا انها سيطرت بسرعة على احداث الشغب في قفقفا فيما بدأت حملة اعلامية رسمية لتبرير استخدام القوة على اساس ان الزرقاويين في السجن رفضوا الامتثال لاجراءات التفتيش القانونية وانهم يطالبون بامتيازات لا تتيحها الانظمة والقوانين داخل السجن وتتعلق بالتجمع معا وبحصص طعام وشراب واساليب معاملة مختلفة عن بقية السجناء، وهو ما ترفضه ادارة الامن العام علما بان الاوساط الرسمية كانت لديها قناعة بان سجناء تنظيم القاعدة يسعون قصدا لاثارة المشاكل والمتاعب حتى يلفتوا انظار الراي العام أولا، وثانيا كي يرسلوا رسالة ضمنية يقولون فيها بان الحفاظ عليهم داخل السجون واستهدافهم للمحاكمات وقرارات الاعدام سيكون مكلفا.

ورغم تفهم الرأي العام عموما لمسألة استخدام القوة ضد الشغب الا ان أهالي هؤلاء السجناء خارج السجون وجدوا من يستمع اليهم في الخارج من النواب ومن مؤسسات المجتمع المدني التي اعترضت على اجراءات العزل التي اتخذتها سلطات السجون لضمان السيطرة على شغب السجناء المعنيين.

وصدرت بهذا الخصوص بيانات وتصريحات تطالب باسم الاهالي بتفكيك العزل الانفرادي المفروض كما تعترض على منع زيارة الاهالي لابنائهم من سجناء التنظيمات، وبالتالي يمكن القول ان لدى الشرطة الاردنية الان خبرة وتجارب سابقة لها علاقة بكيفية التعامل مع حلقات الشغب والتمرد لسجناء القاعدة، ويمكن القول ان هؤلاء السجناء كشفوا عبر تمردين عن بعض وسائلهم واسلحتهم وبالتالي قد لا تكون الفرصة متاحة في الافق القريب لتنظيم تمردات ناجحة مستقبلا الى ان ينجح السجناء مع طول الاقامة بابتكار وسائل جديدة تحتال على وسائل الوقاية والمواجهة. وقد اثبت سجناء القاعدة عبر التمردين ان لديهم امكانية للابتكار خصوصا وانه لا يوجد في الواقع ما يخسرونه فاغلبهم محكوم بالاعدام او السجن المؤبد او ينتظر قرارات قطعية بهذا الاتجاه، والسلطات الاردنية تتحدى علنا ابو مصعب الزرقاوي ورجاله وتحاول افشال محاولاتهم المتكررة لاختراق الساحة الاردنية عبر العراق.

إبتكارات لمواجهة صناعة السلاح

وفور أحداث قفقفا باشرت ادارة الأمن العام بتقييم دراسة خطة متكاملة لمنع مساجين أمن الدولة والتنظيمات الأصولية من تكرار حوادث التمرد داخل السجون، وسط اصرار معلن من مديرية الأمن العام على التمسك بإجراءات التفتيش الدقيق داخل الزنازين بالرغم من الجدل الذي أثارته هذه الإجراءات.

وحتى فترة طويلة بقيت قضية سجن قفقفا تثير الجدل مابين الحكومة والمعارضة في عمان خصوصا وان ادارة الامن العام اصدرت تصريحا جديدا دافعت فيه عن اجراءاتها، وتمسكت بخطتها الموضوعة لاجراء تفتيشات روتينية على عنابر السجناء الامنيين الذين قالت الشرطة انهم وحدهم الذين يثيرون المشاكل، علما بان عددهم لا يتجاوز 130 سجينا فقط من بين 6500 سجين يتواجدون في مختلف السجون الاردنية حسب الناطق الرسمي بادارة الامن العام بشير الدعجة.

وتقول الشرطة بان احداث التمرد والشغب محصورة بسجناء التنظيمات الاصولية ولا علاقة لها باوضاع السجون ككل ولا ببقية السجناء. وتفيد معلومات الامن بان مشكلة السجناء الامنيين بدأت عندما قررت ادارة الامن العام حرمانهم من امتيازات سابقة كانت تخصص لهم في سنوات سابقة حيث قررت الادارة حديثا اخضاع جميع السجناء لنفس المعايير المتعلقة بالاقامة والطعام والشراب والصحة .

وتشير التوجهات الأمنية إلى ان سجناء التنظيمات الاسلامية اعتادوا على نمط من الدلال حيث تشير السجلات في الماضي. وبطبيعة الحال لا يوافق اهالي المعنيين ولا بعض النواب في البرلمان على هذه الرواية، ويرفضون التعامل معها متهمين سلطات السجون بالتشديد على المعتقلين الامنيين تحديدا اكثر من غيرهم واحيانا حرمانهم من الطعام وتجويعهم وهو ما تتحدى السلطات اثباته بشكل واقعي.

وكانت السلطات قد اعلنت رسميا عن مضبوطاتها بعد اجراءات التفتيش في سجن قفقفا، وبينها اجهزة خلوية وسيوف وخناجر وسكاكين. وتبين ان هذه السيوف يصنعها السجناء من الاسرة والتخوت التي ينامون عليها. وتعترف ادارة الشرطة بوجود خلل سابقا في التفتيش والتدقيق، كما تعترف باحتمال وجود اخطاء فردية من قبل الحراس، قد تكون ساعدت في وجود محظورات بين يدي السجناء.

ومن بين الخطط التي وضعت تحديدا حرمان السجناء المتشددين من الإمكانات التي تساعدهم في «تصنيع السلاح» حيث تصنع قضبان السيوف بعد «حفها» من قضبان التخوت والأسرة التي ينام عليها السجناء، ولذلك سيزود سجناء التنظيمات قريبا بمنامات حديدية مصمتة وصلبة للغاية ولا يمكن خلعها أو إعادة تصنيعها، كما قد يحرم السجناء من إمكانية تحويل اواني المطبخ والمعدات الطبية إلى اسلحة يمكن استثمارها في مواجهة رجال الأمن العام.

ولدى الجهات المختصة قناعة بان السجناء يخفون ما يخططون لاخفائه تحت البلاط أحيانا وبين ثنايا الجدران، مع رصد محاولات للهرب فعلا تحدثت عنها بعض المصادر المستقلة ولم تصادق عليها السلطات خصوصا من سجن قفقفا المتربع على تلة جبلية شمالي البلاد.

وكانت السلطات قد اعلنت سابقا عن تورط تسعة أشخاص في محاولة غريبة وجريئة لتهريب المهندس عزمي الجيوسي احد نجوم تنظيم القاعدة في السجون الأردنية، حيث رتبت عملية تهريب الرجل خلال نقله من السجن إلى المحكمة بطريقة لا زالت مجهولة. وتم القبض على بعض المتورطين، علما بان الجيوسي هو المهندس الكيميائي الذي قاد حسب لوائح الإتهام خلية من التنظيم خططت لتفجير كيميائي ضخم في مقر إدارة المخابرات العامة.

اعداد سجناء القاعدة

ويوجد في السجون الأردنية 6500 سجين وموقوف على ذمة جميع القضايا وكل الإثارة المتعلقة بتمرد السجون لها علاقة بما لايزيد عن 130 سجينا ينتمون للتنظيمات الأصولية وعلى رأسها القاعدة وتبلغ اعداد السجناء من هؤلاء 41 سجينا في سجن سواقة و57 سجينا في سجن الجويدة و43 سجينا في قفقفا، ولا يعرف تحديدا حتى الأن عدد المحكومين بالاعدام منهم في كافة السجون بإستثناء سجن سواقه حيث يوجد 19 محكوما بالاعدام ينتظرون القرارات القطعية.

وداخل السجون لا يختلط منذ فترة سجناء التنظيمات ببقية السجناء ويقول هؤلاء السجناء ان فترة «التشميس»، اي فترة التعرض للشمس في الباحات من قضاياهم الأساسية. ويشتكون من ان فترة (تشميسهم) أقل من غيرهم من موقوفي القضايا الجنائية، كما انه لا يسمح لهم بالتشمس في الساحات الرئيسية للسجون بل في الباحات الضيقة المحاذية لمقرات اقامتهم.

ويقول سجناء القاعدة ان اجسادهم تتعرض للأذى وللكدمات والخدوش عندما تقف السيارات ويكونون مخفورين ومقيدين خلال الترحيل سواء الى المحاكم والمستشفيات او إلى مراكز التأهيل الأخرى كما يشعرورن بتعب وارهاق شديدين كما يتحدثون عن نقص في التدفئة والأغطية ويعانون من الاكتظاظ ومن الرطوبة المتعاظمة خلال الحجز الإنفرادي.

ويطرح محامون يدافعون عن نزلاء القاعدة حسب القوانين ملاحظات يشعر بها موكلوهم ومن بينها عدم تطبيق قانون مراكز الاصلاح والتأهيل بخصوص اختصار مدة الحبس الي ثلاثة ارباع المدة في حال حسن السير والسلوك حيث يطبق هذا على النزلاء باستثناء سجناء التنظيمات.

وكل هذه الشكاوى تثبت بان الأجواء ليست مريحة ولن تبقى مريحة في إطار المواجهة العلنية والمكتومة بين حراس السجون في الأردن الذين يقولون انهم يقومون بواجبهم بإسم العدالة والحفاظ على أمن النظام والمجتمع وبين سجناء القاعدة الذين يعتبرون انفسهم ممثلي «العدالة الالهية» في الأرض ورموز التغيير والعودة لاحكام الشريعة.

ساجدة الريشاوي

اطلاق سراح العراقية ساجدة الريشاوي ابنة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين كان دوما من المطالب الرئيسية لسجناء القاعدة خلال التمردين في سجني قفقفا والجويدة، وعليه كانت هذه المأة العراقية من البداية احدى نجدمات قضية السجون في الأردن فقد ظهرت على شاشاة التلفزيون قبل شهر مزنرة بحزام ناسف وكانت مشاركة في الهجوم على الفنادق الأردنية.

وقبل ايام بدأت في عمان محكمة الريشاوي وسألها القاضي فيما إذا كانت تملك المال لتوكيل احد المحامين لكنها أجابت بالنفي فاضطرت المحكمة لتعيين محام لها هو حسين المصري الذي إلتقى الثلاثاء الماضي بموكلته ووضع «القدس العربي» بصورة ما جرى خلال اللقاء قائلا بان موكلته تعاني فيما يبدو من اضطراب نفسي وانها قالت له انها كانت تعاني من مرض نفسي في السابق هي وشقيقتها عندما كانت بالعراق.

وقال المصري انها ابلغته بانه قد عقد قرانها على على واصطحبها على الفور الى الاردن حيث لم تنزل من السيارة وقام هو بختم جواز سفرها ولم تعرف انها في الاردن الا عندما اخبرها حيث ان طبيعة المنطقة الحدودية كما قالت متشابهة مع الحدود العراقية.

واعتقدت انها حضرت من اجل الزفاف في عمان الا انه احضر لها الحزام الناسف والبسها اياه واخذ يدربها على كيفية تفجيره وابلغها انه يود القيام بعملية استشهادية ثم اصطحبها الى فندق «الراديسون ساس» ودخل كل منهما لوحده الى قاعة الفرح ووقف هو بزاوية وفجر نفسه على الفور اما هي فلم تعرف كيفية سحبه وتفجيره بسبب جهلها في مثل هذه الامور وهربت الى السلط الى ان القي القبض عليها. وقالت انها لم تر الزرقاوي ولا تعرفه الا من الاخبار ولم تتلق اية تدريبات .

وعندما اخذ المحامي المصري يذكرها بخطورة العقوبة التي تنتظرها حسب التهمة المسندة اليها وهي الاعدام اجابته بكل سذاجة وكررت نفس السؤال «متى سيبعدوني الى العراق..متى» حتى ان المحامي استغرب منها وقال لها انا سادافع عنك بما يرضي الله وحسب القانون حيث اطمأنت.

وجدير بالذكر ان المحامي المصري حمل ملف القضية وكما قال لـ«القدس العربي» انه سيدفع بكل دفوعه القانونية بالجلسة القادمة المقررة يوم الاثنين المقبل حيث ستتلو المحكمة عليها التهم المسندة اليها.

* مدير مكتب «القدس العربي» في عمان